س/ كيف يتم الاعتراف بحقوق الانسان لمتلقي الدعم بما في ذلك النساء والأطفال وذوي الإعاقة

اولاً: يتم الاعتراف بهذه الحقوق من خلال تطبيق جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة فضلاً عن التشريعات الوطنية.

ثانياً: تتخذ حكومة جمهورية العراق عدداً من السياسات والتدابير لتعزيز وضامن الحقوق لمقدمي ومتلقي الرعاية والدعم التي يمكن تقسيمها الى أربعة محاور وعلى النحو التالي:

1. صحة المراة والطفل.
2. النشاط الاقتصادي للمراة والطفل
3. المشاركة والعدالة الاجتماعية
4. تعليم المراة والطفل

المحور الأول: صحة المراة والطفل

لضمان الصحة والرفاهية لكل امراة وطفل اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات والتدخلات لرسم خطوات تنمية قدراتهم من خلال متابعة المؤشرات المرتبطة بالأهداف المدرجة ضمن خططها التنموية وبرامجها، استناداً الى المسوحات والتقارير الدولية والمحلية.

* الاطار القانوني للتمكين الصحي للمراة والطفل
* قانون الصحة العامة رقم 89 لسنة 1981

المادة (2): العمل مع الجهات الأخرى ذات العلاقة على تهيئة مواطن صحيح عقلياً وجسمياً واجتماعياً خال من الامراض والعاهات الصحية والوقائية أساسا ومرتكزا لخططها.

المادة(6) تهدف رعاية الامومة وصحة الاسرة الى تحقيق واجب المجتمع والدولة تجاه الام والطفل منذ تكوينه جنيناً.

المادة (7) تسعى وزارة الصحة لتحقيق أهدافها في مجال رعاية الامومة والطفولة وصحة الاسرة بالوسائل التالية:

1. تشكيل لجنة عليا للصحة والسلامة الوطنية بموجب الامر رقم 18 لسنة 2022 و88 لسنة 2021 حيث أصدرت اللجنة جملة من التعليمات حفاظاً على الصحة والسلامة بشكل عام والأطفال والنساء بشكل خاص.
2. الاستراتجيات والخطط والسياسات الحكومية
3. رؤية العراق للتنمية المستدامة 2020 المستقبل الذي نصبو اليه:

ترتكز هذه الرؤية على تعزيز ابعاد التنمية المستدامة التي تمكن الشعب العراقي في بلد امن وموحد يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية وإقامة نظام اقتصادي ذات توجهات اجتماعية في السوق ومؤشرات مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي وتهيئة بيئة نظيفة وامنة ومستدامة للأجيال الحالية والمقبلة تضمنت خمس ركائز منها الركيزة الأولى بناء الاسنان (تعزيز نظام الرعاية الصحية والفعال والشامل).

2. الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية 2022

انطلاقاً منم المبادئ العامة التي اقرها الدستور العراقي لعام 2005 وتناسقاً مع القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع العراقي، واسترشاداً بالوثائق والمقررات الدولية ذات الاصلة ومنها توجهات الأهداف التنموية الالفية وخطة العمل الدولية للسكان والتنمية في عام 2014 اعد العرافق الوثيقة الوطنية للساسات السكانية وكان محور الصحة الإنجابية احدلا محاور الوثيقة الأولى تم تحديثه الى محور الصحة والصحة الإنجابية ليكون اشمل لكافة الفئات السكانية ويحتوى هذا المحور على اهداف وإجراءات لتعزيز النهوض بواقع الصحة والصحة الإنجابية في العراق.

3. السياسات الصحية الوطنية 2014-2022

تم تطوير الساسات الصحية الوطنية من قبل وزارة الصحة بالتعاون مع لجنة الصحة والبيئة في البرلمان العراقي ومجالس المحفظات ووزارات (التعليم العالي، المالية، التخطيط، وزارة الصحة، وزارة إقليم كوردستان) ومنظمات الصحة العالمية (WTO) والنقابات ذات العلاقة ومن أهدافها:

* حزمة الرعاية الصحية والاساسية مطبقة وفق نهج صحة الاسرة وتحسين خدمات الرعاية الصحية بجودة عالية وتحقيق فرص الوصول العادل.
* صحة الام والطفل والصحة الإنجابية

1. الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات 2021-2025.

قام العراق بتحديد تنظيم الاسرة/المباعدة بين الولادات كأولوية تنموية وطنية خلال السنوات 2021-2015 اذ انعكس ذلك في وثيقة السياسات السكانية الوطنية وخطط التنمية الوطنية وفي عام 2012 وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان UNDP)) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة اليونيسيف وضعت وزارة الصحة هذه الاستراتيجية التي تعنى بالصحة الإنجابية وصحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة واليافعين.

5. خطة التنمية الوطنية 2018-2022

تعد خطة التنمية الوطنية اهم خطوة في مسيرة التنمية المستدامة في العراق نحو مستقبل يتطلع فيه الى ان يكون بلداً متقدماً على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والبيئي والنفسي والروحي، وتضمنت احد عشر ركيزة بينها ركيزة التنمية القطاعية والتنمية الاجتماعية من بين أهدافها (تمكين المراة صحياً وتحسين جودة ونوعية الحياة).

6.وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من تداعيات ازمة كوفيد19.

اطلقت هذه الوثيقة في أيار 2021 والتي تم اعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطتها التنفيذية بهدف الاستجابة والتعافي من اثار ازمة جائحة كورنا.

* واقع صحة المراة والطفل

مؤشرات المواليد والوفيات

1. العمر المتوقع عن الولادة بالنسبة للإناث:

يعكس هذا المؤشر تحسين الحالة الصحية في العراق وحسب بيانات وزارة الصحة اظهرت تذبذباً واضحاً في قيم نسب العمر المتوقع للإناث اذ بلغ اعلى نسبة بقيمة 76.8% في عام 2022 مقارنة بقيمته 70.9% للاعوام 2014، 2015، بما يحقق الأهداف المرجوة في تحسين الحالة الصحية للإناث والتي سعت الى تحقيقها الخطط والسياسات الصحية الوطنية ضمن مبادئها الأساسية بما فيها الساسة الصحية الوطنية 2014-2022.

2. نسبة الولادات التي تجري باشراف اخصائيون مهرة.

ارتفاع مؤشر الاولادات التي تجري باشراف موظفين من ذوي الإختصاص بشكل إيجابي خلال الأعوام 2020، 2021، 2022 بشكل تدريجي (93.5، 96، 96) على التوالي بقيمته البالغة (91.5%) في عام 2012.

3. النساء اللاتي في سن الانجاب (15-49) سنة واللاتي لبيت حاجتهن الى تنظيم الاسرة بطرق حديثة، اذ ارتفعت نسبة النساء المستفيدات من وسائل تنظيم الاسرة التي بلغت قيمتها (72.6%) في عام 2021 مقارنة بقيمتها (22.6%) في عام 2011.

الخصوبة الكلية لكل امرأة

4. انخفاض معدلات الخصوبة لكل امراة بقيمة (2.2%) في عام 2022 مقارنة بقيمته البالغة مايقارب (5%) في عام 2013 مما يدل على استجابة المراة لبرامج التوعية بصحتها الإنجابية وتحقيق اهداف الإجراءات الوطنية.

5. الولادات عند اليافعات ( ١٩-١٥ ) سنة الى اقل من %٧٠ لكل ( ۱۰۰۰ ) امرأة في تلك الفئة العمرية، وقد اهتمت الحكومة في تحسين هذا المؤشر في خططها وبرامجها وانعكس ذلك من خلال انخفاض المؤشر إلى ( 50.1%) عام ٢٠٢٢ بعد ان كانت قيمته ( 72% ) عام ٢٠١٢.  
٦ . الوفيات النفاسية الى اقل من 70% حالة وفاة لكل ( ١٠٠٠٠٠ ) مولود حي  
انخفاض معدل وفيات الأمهات في عام ۲۰۲۲ وبنسبة عالية وايجابية بقيمة بلغت ( 28%) مقارنة بقيمته التي بلغت (49.1% ) في عام ۲۰۲۲ بعد ان كانت ( 25% ) في عام ٢٠١٣.

\*مؤشرات الصحة والامراض

يساهم التلقيح والعلاج في الحالات الصحية المتداخلة في مكافحة الأمراض غير المعدية مثل التأخر في النمو والإعاقات والاحتياجات الخاصة، وتحقيق الصحة الجيدة فضلا عن خدمات الرعاية الصحية الأولية للقضاء على وفيات الأمهات والمواليد والأطفال التي يمكن درؤها، وتعد هذه المؤشرات مقياسا لتنمية قدرات المرأة والطفل وتشمل : مؤشرات التغذية حيث سجل العراق تقدم في تحسن مؤشرات سوء التغذية إذ تناقصت مؤشرات التقزم من ١٦.٦ لسنة ٢٠١٦ الى ٢٠١٢ لسنة ۲۰۱٨ فضلا عن تحسن مؤشرات انتشار توقف النمو والتي بلغت ( 0.2% ) و (1.6%) للاطفال المصابين بالهزال لسنة ۲۰۱٨ وهي اقل نسب مقارنة بسنة ٢٠١٦.

\* المحور الثاني: النشاط الاقتصادي للمرأة والطفل

يعد العراق من أوائل الدول التي صادقت على ميثاق الأمم المتحدة وانضم الى ٦٨ اتفاقية من مجمل اتفاقيات منظمة العمل الدولية البالغة أكثر من ۱۸۸ اتفاقية، ومنها الاتفاقيات الثمان الاساسية لمنظمة العمل الدولية وثلاث اتفاقيات تنفيذية، وأكثر من ستين اتفاقية من الاتفاقيات الفنية، وأخرها كان الانضمام إلى الاتفاقية رقم78 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم والتي أنظم اليها في حزيران ۲۰۱۸.

\* الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي للمرأة

بذلت حكومة العراق جهوداً كبيرة لأجل القضاء على التمييز بين الجنين وتحسين واقع المرأة ، وتحتوي التشريعات العراقية العديد من النصوص القانونية التي تهدف إلى المساواة بين المرأة والرجل ولا تمييز بينهما تماشياً مع حقوق الإنسان إذ حظيت المرأة ومشاكلها بالاهتمام الحكومي من منظور استراتيجي بدءاً من الدستور العراقي ومروراً بالوثائق والاستراتيجيات الوطنية التي وضعت أولوياتها واحتياجاتها في المقدمة كما تبنت خطط التنمية الوطنية الثلاثة للعراق أهدافا مستجيبة لتمكين المرأة ومشاركتها الاقتصادية فضلا عن رؤية العراق لعام ٢٠٢٠ التي جسدت متطلبات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المساواة بين الجنسين بشكل واضح وشفاف وهذا يدل على أن المسار الوطني التنموي في العراق مستجيبة لمتطلبات تمكين المرأة ويهتم بأدوار المرأة والرجل وتكافؤ الفرص والحد من أسباب التمييز السلبي ضد المرأة والمشاكل التي تعرقل توفير بيئة تمكينية للنساء ورفع نسبة مشاركتهن الاقتصادية.

1. قانون العمل رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥

يهدف هذا القانون إلى تنظيم علاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل ومنظماتهم بهدف حماية حقوق كلا منهما وتحقيق التنمية المستدامة المستندة إلى العدالة الاجتماعية والمساواة وتأمين العمل اللائق للجميع من دون أي تمييز.

* إجازة الأمومة أقر قانون العمل يمنح ١٤ اسبوعا للمرأة كإجازة حمل ووضع هذا المعيار وفقا لنص المادة ٨٧ وهي متوافقة مع المعيار الدولي.
* الاجر المتساوي في العمل وقد نص قانون العمل بموجب الفصل السابع المادة ٥٢ الفقرة خاما منه على المساواة بين الجنسين في الأجر المتساوي لعمل ذو قيمة متساوية.
* الحماية من التحرش الجنسي في بيئة العمل يحظر قانون العمل الفقرة أولا يحظر التحرش الجنسي في الاستخدام والمهنة سواء كان على صعيد البحث عن العمل أو التدريب المهني أو التشغيل. \*الاستراتيجيات والخطط والسياسات الحكومية
* الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2018 – 2022
* خطط التنمية الوطنية خطة التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية.
* خطة الاستجابة والتعافي من جائحة كوفيد ١٩

\*واقع عمالة النساء النشاط الاقتصادي

بحسب بيانات مسح القوى العاملة في العراق ٢٠٢١ فقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي للنساء في العراق ما يقارب (13.4%) ولغرض زيادة معدل النشاط الاقتصادي فقد تبنت خطة التنمية الوطنية ضمن أهدافها الأساسية ايجاد فترض العمل اللائق للنساء والحد من البطالة من خلال رفع نسبة مشاركتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتصدي للعقبات التي تحول دون وصولها للأنشطة المدرة للدخل من خلال الاصلاحات التشريعية وزيادة الفرص الاقتصادية للمرأة وفيما يتعلق بفروع النشاط الاقتصادي الأساسية رأي الزراعة والصناعة والخدمات، تتركن عمالة الاناث بشكل أساسي في نشاط الخدمات بنسبة ۷۲% مقابل ٦٢% للذكور والزراعة 14.4% مقابل 8% للذكور.

\*المحور الثالث المشاركة والعدالة الاجتماعية

ان المشاركة والعدالة الاجتماعية للمرأة والطفل تنطوي على توفير بيئة داعمة لهما من خلال:

\* الإطار القانون قانوني للمشاركة والعدالة الاجتماعية

* الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥
* قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم۱۸۸ السنة ١٩٥٩
* قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة
* قانون الرعاية الاجتماعية رقم 32 لسنة ١٩٩٠

\* الاجراءات والسياسات والاستراتيجيات الهادفة الى حماية المرأة والطفل طفل من العنف ومن كافة أشكال التمييز.

* سياسة حماية الطفل.
* استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة ٢٠٢١-٢٠٢٢.
* الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2018-2020.
* الاستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة العراقية ٢٠١٤ – ٢٠١٨.
* خطة القرار ١٣٢٥ المرأة والامن والسلام.
* السياسات والخطط الخاصة بذوي الإعاقة
* خطة التنمية الوطنية 2018-2022.

ؤشرات المرتبطة بالاهداف المدرجة ضمن ضامن الحقوق لمقدمي ومتلقي الرعاية وال